مقدمة : عن النظم التاريخية .. وآليات التحول

ثمة حديث يجرى وجدل يثور حول عالم جديد بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م مغايراً لما كان قبله مباشرة وبالأحرى لما كان يحاول ترسيخ نفسه لا يزال فى مسعاه إلى تشكيل نمط جديد بعد سقوط النمط السابق «الحرب الباردة» نهاية الثمانينات ، وبالأدق لما دعوناه مع بداية التسعينات بالنظام العالمى الجديد ، ومع منتصفها بحركة العولمة بحسبانها موجة تحول بدت واسعة تحتوى ضمن بناءاتها هذا النظام الجديد الذى صار تعبيراً عن بنيتها السياسية ، فهل حقاً تغير العالم على نحو كابح لبنيه التسعينات يتجاوزها إلى الأمام أو للخلف أو يشق مسار يوازيها الطريق . وعلى الأبسط هل توافرت الشروط الموضوعية لمثل هذا التغيير أو حتى هى بصدد أن تتوافر ؟

بداية نتصور أن ثمة شروطاً ثلاث موضوعية – على الأقل – للقول بتغيير العالم تتعلق بعمق التحول فى ثلاثة أركان رئيسية فى بنيته القائمة ؛

أولها : ركن المعرفة / أنماط الانتاج أى الخبرة البشرية فى التعامل مع الطبيعة على مستويى الإدراك والتوظيف حسب منهج ينظم هذه الخبرة ويرسخها وينشرها على نطاق واسع فى المكان ، وأجيال متتالية فى الزمان على النحو الذى يحقق الاستفادة الكاملة والمثلى من ممكنات هذه الطبيعة وثرواتها .

وبالطبع فإن هذا المنهج لم يولد مع الإنسان الأول وإنما تطور فى مراحل تالية سبقها ولاشك درجات أدنى من الوعى والإدراك بظواهر علمية متناثرة ومتنافرة ربما بدرجات مختلفة من العمق أحدثت تراكماً أدى لنمو المنهج العلمى بعد ذلك عبر مراحل شتى وبأقدار مختلفة من النضوج أفرز كل منها نوعاً من التكنولوجيا أى من الأدوات والوسائل والعمليات المصاحبة للتعامل مع الطبيعة واستثمار ثرواتها بحسبانها – أى التكنولوجيا – فى شتى مستوياتها هى العملية الحيوية الكبرى لهذا المنهج العلمى المنظم فى التعامل مع الطبيعة ، وأيضاً العملية التطبيقية لمجموعة القواعد المعرفية المقننة والتى أمكن استكشافها وحيازتها ، ومراكمتها تجسيداً للخبرة البشرية فى إدراك الطبيعة وتوظيفها .

وهنا يمكن ترتيب أنماط للانتاج تتوازى وتتوافق وتتأسس على التطورات المعرفية الجارية فى التاريخ من المعرفة البدائية السحرية ، إلى المعرفة التقليدية وكلاهما يقع فى منطقة أو إطار الرؤية الكلاسيكية للوجود ، إلى العلم الحديث الذى يصوغ الرؤية الحديثة للوجود .

وثانيها : هو ركن التنظيم / المؤسسات التى تحتوى وتتمثل هذه المستويات المتدرجة من المعارف وأنماط الانتاج التى تقوم عليها فى أبنية قانونية وسياسية تصنع

منها نظماً تاريخية متعاقبة يبدو كل منها كصياغة استراتيجية كلية لمنظومة شاملة من العناصر الاقتصادية والسياسية والعسكرية تتفاعل معاً وتتغذى استرجاعياً على مخرجات / نتائج تفاعلاتها لتحدد فى النظام «التاريخى» مركزاً للقيادة سواء كانت الهيمنة الإمبراطورية الكلاسيكية ، أو القطبية الحديثة .

وهنا يصوغ إدوارد ولا رشتاين[1] مفهومه عن «النظم التاريخية» كآلية لفهم وتأمل الخبرات السابقة والتاريخية للنظم العالمية حتى من قبل أن تكتسب هذا الوصف الأخير «العالمية» . وعلى الرغم من أن لكل نظام تاريخى سماته التى ينفرد بها فإنه يصنف هذه النظم التاريخية فى ثلاثة أنماط تاريخية على أساس أسلوب الانتاج والذى يفهمه ولا رشتاين بشكل عام على أنه «تنظيم الموارد المادية للمجتمع المعنى بحيث لا يتوقف هذا التنظيم عند وسائل الانتاج وتقسيم العمل «المفهوم الماركسى» ، وإنما يتضمن أيضاً إتخاذ القرار بشأن حجم الانتاج والاستهلاك والتراكم والاستثمار والتوزيع أى فى الحقيقة «نمط الانتاج» الذى يؤسس للنظم التاريخية الثلاث ؛

أول هذه النظم هو «النظام الصغير» الذى يقوم على نمط تبادل الإنتاج وهو الأصل تاريخياً وهذا النمط يتسم بالتخصص المباشر فالبعض يشتغل بالصيد والبعض يقوم بإلتقاط الثمار وتتم بين الجماعتين مقايضه الإنتاج . والعوامل التى تتحكم فى هذا النمط هى أعمار المنتجين وجنسهم من حيث الذكورة والأنوثة . ويلاحظ أن هذه النظم الصغيرة كانت تتألف بالضرورة من العائلات الكبيرة الحجم أو جماعات مؤلفة من الأقارب وهى بطبيعتها جماعات محلية جغرافياً وتعيش لبضعه أجيال معدودة ثم تندثر ولقد كان هناك عدد لا محدود منها ولم يبق أى منها للآن لأن جميعها تم احتواؤها من قبل أنظمة عالمية أكبر .

وثانى هذه النظم يتمثل فى الإمبراطوريات العالمية التى استفحل أمرها نتيجة لتوزيع فائض الانتاج . ولقد ظهرت هذه الإمبراطوريات فى أشكال مختلفة عبر التاريخ وهى جميعاً تشترك فى النمط نفسه من الانتاج المؤلف من المنتجين الزراعيين الذين يملكون تكنولوجيا متقدمة بما يكفى لتضمن انتاجاً فائضاً يفوق الاستهلاك المحلى . وهذا الفائض يسمح بإقامة صناعات متخصصة لا زراعية يضطلع بها الحرفيون ويشرف عليها رجال الإدارة والحكم ، وهؤلاء الأخيرون هم الذين يكونون طبقة الحكام من بيروقراطيين وجند وما من شك فى أن فائض الإنتاج هو الذى يخلق الفروق المادية وعدم المساواه بين أفراد المجتمع وهو أمر لا نجده فى النظم الصغيرة حيث كانت عملية إعادة توزيع فائض الانتاج سمة أساسية للكيانات السياسية المركزية الكبرى عبر التاريخ كما كانت الحال فى الإمبراطورية الرومانية أو للبنى

المجزأة مثل أوربا الإقطاعية . وعلى الرغم من الفروق السياسية بين النظامين الرومانى والإقطاعى فإن ولارشتاين يرى أن مختلف الحضارات منذ العصر البرونزى حتى الماضى القريب .. الآن فى الحقيقة .. تقوم على أساس مادى .

وأما النظام الثالث فهو نظام الاقتصاد العالمى الذى يعتمد نمط الانتاج الرأسمالى ومعيار الانتاج فيه هو مبدأ الربحية الذى دافعه الأساسى هو تكديس فائض الانتاج بوصفه «رأس مال» . وفى حين أنه لا يوجد لهذا النظام هيكل سياسى يهيمن عليه، فإن المنافسة بين وحدات الانتاج تتحدد وفق أحوال السوق بحيث تصبح القاعدة الأساسية : إما الانتاج الفائض وإما الإنهيار . وفى هذا النظام تنتعش أحوال السلع الجيدة وتتدهور أحوال السلع الأقل جودة التى يضطر أصحابها إلى تخفيض أسعارها نظراً لعدم الإقبال على شرائها . وهذا النمط من الانتاج هو الذى يحدد معالم الاقتصاد العالمى .

ومن منظور تاريخى يتضح أن الكيانات الانتاجية الصغيرة والهشة إبتلعت فى عباءة الإمبراطوريات الاقتصادية الكبرى والاستثناء الوحيد الذى قدر له أن يتواصل هو الاقتصاد الأوربى الذى ظهر أعقاب سنة ١٤٥٠م وبالأحرى «١٤٩٢م» وراح يتسع ليغلق أرجاء الكرة الأرضية . والتاريخ المحدد لهذا الإتساع هو العام ١٥٥٧م عندما أفلس كل من «أل هابسبورج» النمساويين الأسبان ومنافسيهم «آل فالوا» الفرنسيين فى محاولة الهيمنة على النظام الاقتصادى العالمى الوليد أنذاك نتيجة لسيطرة رجال البنوك على المستوى الدولى وحيث كان الاقتصاد الأوربى فى هذا العام قد تجاوز مرحلة الحرج ليصبح المثل التاريخى الوحيد لنظام اقتصادى عالمى متكامل صار وحدة النظام العالمى منذ عام ١٩٠٠م .

ولاشك أن العلاقة بين هذه النظم التاريخية الثلاث ليست منقطعة تماماً رغم تتابعها فى الزمن ولكنها قائمة سواء بموازاة بعضها أحياناً عند لحظات التحول ولو بشكل مؤقت . أو عبر عملية الوراثة أى وراثة كل منها للآخر السابق عليه وذلك عبر أربعة أنماط من التحول يذكرها الباحثان بيتر تيلور ، وكولن فلنت على النحو التالى[٢] .

الأول منها هو نمط التحول الداخلى حيث يتحول نمط انتاج إلى نمط انتاج مغاير كعملية داخلية دون مؤثرات خارجية . ومن ذلك على سبيل المثال تطور بعض النظم الصغيرة إلى إمبراطوريات كبرى فى ظروف مواتية سواء فى العالم القديم أو الحديث . فلقد كان النظام الإقطاعى فى أوربا سلفاً للاقتصاد الرأسمالى الأوربى فيما تلا من تاريخ . ويمكن أن نطلق على هذا التحول مصطلح «النقله» وأشهر الأمثلة

على ذلك هو التحول من الإقطاعية إلى الرأسمالية فى أوربا فى أعقاب العام ١٤٥٠م. ونحن هنا لا نوافق تيلور وفلنت على هذا التحديد الذى يعيبه كونه لا يرتبط بحدث سياسى بارز يبرر له على صعيد الوعى بكوكبنا والذى برز أفقه العالمى حقيقة مع إكتشاف الأمريكتين عام ١٤٩٢م مما يجعل هذا التاريخ هو الأقرب لوصف النقلة على مستوى النظم التاريخية حتى لو ارتبطت هذه النظم أساساً بعمليات اقتصادية وأنماط انتاجية فى الأساس ، خصوصاً وأن ما تم الانتقال إليه بعد العصر الإقطاعى فى أوربا هو ما تسميه هذه الدراسة بـ «الدوام المركنتيلى» والذى تأسس على حامل الدولة التجارية وخاصة على التجارة مع العالم الجديد فى الأمريكتين حيث التنافس الأسبانى – البرتغالى فى القرن السادس عشر على المستعمرات والتجارة ، ثم الهيمنة الهولندية البحرية والتجارية فى القرن السابع عشر ، وحيث تأخر بزوغ ما يمكن أن نطلق عليه «الدوام الصناعى» إلى منتصف القرن الثامن عشر مصاحباً للثورة الصناعية الأولى والتى نقلت الهيمنة من هولندا إلى بريطانيا .

وأما نمط التحول الثانى فهو الذى يقع نتيجة لعوامل خارجية عن طريق «الدمج» فمع إتساع نفوذ الإمبراطوريات الكبرى وإزديادة فإنها تبتلع فى الطريق النظم الأصغر حجماً وهذا هو ما وقع للشعوب المغلوبه على أمرها إذ عمل الغزاه أو المستعمرون على إعادة تنظيم انتاجية هذه الشعوب المقهورة بحيث يصبح هذا الانتاج ترساً فى العجلة الكبرى لإنتاج القوى الغازية ، ولقدخبرت شعوب كثيرة من أهل الأرض هذا التحول الذى أملاه الاستعمار الأوربى على تلك الشعوب فى السنوات الخمسمائة الأخيرة .

أما النمط الثالث فيطلق عليه «النمط المتوقف» الذى يتأتى نتيجة لوجود مركزين للانتاج فى رقعه جغرافية واحدة ويسيران فى انتاجهما على الوتيرة نفسها وينهار النظام فيولد نظام جديد لهما . والمثل التقليدى لهذا النمط من التحول ما شهدته الصين بمراكزها التى إندمجت فى وحدات إنتاجية أكبر ثم انتكست فى أوقات الفوضى والاضطراب السياسى التى يشار إليها باسم عصور الظلام التى كانت أوربا مثالاً نموذجياً لها فيما بين إنهيار الإمبراطورية الرومانية وقيام نظام الإقطاع .

وأما النمط الرابع والأخير فهو نمط «الاستمرارية» وهو عادة ما ينبع من داخل النمط نفسه من خلال تطورات تسمح له بالاستمرارية والنماء ، وعلى رغم ما يلتصق بذهن الناس عن وجود ثقافات أو حضارات تتجاوز عامل الزمان فإن الأنماط الانتاجية تتصف بالديناميكية والتحول الدائب . وهذه التحولات تأخذ نوعين أساسيين هما المسار الخطى ، والمسار الدائرى ، حيث مرت إمبراطوريات العالم

الكبرى عبر التاريخ بالمسار الدائرى من مولد ونمو ثم سقوط أى : من نظم صغيرة إلى بيروقراطيات عسكرية إنتهى بها المطاف إلى الإنحلال والسقوط ، وفى مجال الاقتصاد الحديث «العالمى» تميل هذه التحولات إلى الخطية فى الأغلب وأحياناً إلى الدائرية فيما تشهده من دورات للنمو والركود .

أما الركن الثالث فى بنية النظام «التاريخى» فهو ركن الشرعية .. ويتعلق بدرجة الرضى التى تحوزها منظومتا المعرفة والتنظيم تكريساً لإستقرار النظام التاريخى القائم عليهما معاً . وهى تعبر عن نفسها أو يقوم مركز الهيمنة بالتعبير عنها عبر منظومة متكاملة من القيم والأفكار والرموز الكبرى الملهمة لحركته ولمؤسساته يقوم بتضمينها ما يسمى بالخطاب الفكرى الذى يؤدى وظيفة التبرير الإيديولوجى للنظام حيث يجب أن يسود هذا الخطاب الفكرى على كل وأى خطاب أخر فيحيله – إن وجد – إلى موقع المعارضة ليتمكن وحده – أى الخطاب السائد – من الإنفراد بعملية تحديد سقوف القبول الأخلاقى والسياسى لكل التفاعلات المحتملة والتناقضات التى قد تثيرها أحياناً .

ويلاحظ روبرت كوكس[٣] أن الدول التى احتلت موقع الهيمنة قد عمدت دوماً إلى إشاعة الأفكار الليبرالية التى لقيت قبولاً واسعاً فى مختلف ربوع العالم ومن ثم فإن الهيمنة تنطوى على أبعاد تتجاوز مجرد الزعامة السياسية . ولا يتضح ذلك فقط من الأحوال التى سادت زمن الحرب الباردة عندما طرحت الولايات المتحدة – التى كانت تملك الإمكانيات المادية للسيطرة على الساحة الدولية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية – أفكاراً ليبرالية فى السياسة والاقتصاد أسهمت فى إقامة مؤسسات مثل هيئة الأمم المتحدة لتوفير أسباب الاستقرار للنظام العالمى الجديد «أنذاك» كما يلاحظ كوكس وإنما يتضح – فى اعتقادنا – على نحو أعمق من ملاحظة التاريخ كله وعبر الربط بين القوى المسيطرة سياسياً وعسكرياً وبين المقولات والقيم الفكرية والأخلاقية الرائجة فى كل حقبة تاريخية .

وتفسير ذلك هو أن الدولة / الإمبراطورية فى سعيها إلى الهيمنة قد تخطط للصراعات الداخلية لدى خصومها ، أو الإقليمية بين الدول المتنافسة معها حتى يمكنها التوسع فى الأرض حولها أو فى النفوذ أو كليهما . وقد تبقى فقط ودون تخطيط على أهبة الاستعداد لتوظيف هذه الصراعات إذا ما وقعت لصالح نزعتها التوسعية سواء التجارية والسياسية فى عصرنا الحالى ، أو الجغرافية العسكرية فى الماضى .

غير أن مركز الهيمنة هذا – الدولة القطبية أو الإمبراطورية – لا يمكنه العيش فى خضم صراعات مستمرة وإلا لعجز عن الاستمرار فى التفوق ومن ثم فهو بحاجة

دائمة إلى تخلية تفوقه العسكرى أو الاقتصادى وجعله مقبولاً وسلمياً من الأخرين وذلك عن طريق الثقافة أو الإيديولوجيا تحديداً . فمقولات السلام الرومانى ، والقانون الرومانى كانت أدوات لتلك الإمبراطورية لتسويد نموذجها السياسى وجعل هيمنتها مقبولة أو على الأقل ممكنة . وكذلك نمط الحياة الأمريكى المعاصر بكل تعبيراته الفنية والغذائية والفكرية والسياسية هو وسيلتها لصيانة تفوقها عبر بناء لجاذبية ما يسمى «بالحلم الأمريكى» .

غير أن مركز الهيمنة وهو يقوم بهذا العمل المهم والجوهرى له لابد وأن يوفق إلى أقصى حد ممكن بين خطابه الفكرى للهيمنة ، وبين المشترك الإنسانى حتى يسهل لقيمه هو أن تتحول إلى قيم إنسانية عالمية جذابه إذ أن ابتعاد قيم الهيمنة لديه عن القيم الإنسانية العامة والراسخة – المثل حسب نظرية المعرفة الأفلاطونية ، والمقولات الأساسية أو المسلمات العقلية حسب الفلسفة الحديثة «الديكارتية» – سوف يحول بينها وبين النهوض بمهمتها التبشيرية والتبريرية فى آن واحد . ويلاحظ هنا أنه كلما زاد المقوم التبشيرى كان الخطاب الفكرى أكثر جاذبية ورواجاً لدى الآخرين وخاصة المستضعفين والمحرومين بالمعنى السياسى والاقتصادى من شعوب العالم ، فلا ينسى أحد تلك الثورة التى أحدثتها مبادئ ويلسون عن حق تقرير المصير لدى شعوب المستعمرات والمحميات الأوربية بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ يمكن أن ننسب إلى هذه المبادئ التبشيرية أنذاك دورها فى إلهام الكثير من الحركات الوطنية ضد الاستعمار الأوربى فى العقود الثلاثة التالية ، وأيضاً دورها فى تسهيل الصعود الأمريكى إلى قمة وقيادة النظام العالمى ثنائى القطبية بعد الحرب العالمية الثانية إذ جعلت الكثير من الشعوب فى العالم ترحب بالدور السياسى والعسكرى والاقتصادى الأمريكى المتزايد فى العالم على حساب القوى الاستعمارية التقليدية الذابلة أنذاك . كما أن مركز الهيمنة يكون مضطراً فى كثير من الأحيان للخضوع هو نفسه لتلك القيم المهيمنة لتستمر كذلك وحتى يبدى هو للآخرين صدقيتها ونجاعتها حيث إحترامه لها قبل الأخرين يقع فى صميم قيمة المساواة بين البشر والدول . غير أن الأمر يبدو صعباً وإشكالياً عند تلك النقطة المهمة : فإلى أى حد يجب الخضوع لهذه القيم ، دون أن يحرمه هذا من الاستفادة من هيمنته الفعلية تحت شعارها ، وبالأحرى كيف يمكن استثمار معادلة الهيمنة – الخضوع ؟ وهنا قد ينزع مركز الهيمنة إلى أكثر من ألية ؛

– منها المرحلية مثلاً حيث يخضع لقيم الهيمنة التى رفعها لفترة زمنية تكفى لترسيخها وهى غالباً الفترة التى يتم فيها نحت قيم الهيمنة نفسها أى فى الفترة التالية للحظة الصعود الدولى أو الإمبراطورى إذ تبدو عملية نحت وترويج هذه القيم

مصاحبه أو متأخره قليلاً عن بداية هذا الصعود نحو الهيمنة لتبدأ مع محاولة ترويجة وتذويقه وتأمينه سياسياً ثم يكون بعد ذلك بداية توظيفها عندما يبدأ مركز الهيمنة فى التملص منها تدريجياً بعد أن تكون قد تحولت إلى مرجعية إنسانية يحاكم بها الأخرين ويطالبهم بالخضوع لمقتضياتها .

– ومنها كذلك المراوغة إذ يتم إعلاء قيم الهيمنة والتمسك بها نظرياً والتصرف ضدها عملياً ، وغالباً ما يكون ذلك فى مرحلة رسوخ الهيمنة وتأكدها ومراكمة خبرة تاريخية طويلة من ممارستها إلى الحد الذىّ يردع الأخرين عن مواجهة مركز الهيمنة بسلوكياته وممارساته المارقة على القيم المرجعية للنظام التاريخى القائم والذى يسوده هو ، وإن كانت هذه الآلية تؤدى بالتدريج إلى تعرية قيم الهيمنة وتثير الكثير من التناقضات لمركز الهيمنة تؤدى إلى تآكل شرعيته وقد تقود إلى أفول فى هيمنته.

– ومنها الانتقائية أيضاً ، حيث يلجأ مركز الهيمنة إلى إطلاق أكثر من خطاب يقوم بينها بعض التعارض أحياناً ، وأحياناً أخرى يصل التعارض حد التناقض ثم يشرع فى ممارسة كل من الخطابين فى الوقت الذى يتناسب مع مصالحه وحسب تأويله هو لكل قيمه أو خطاب فكرى أو سياسى ومدى إنطباقه على كل صراع أو إقليم . بل وأحياناً يتم تطبيق المبدأين على الصراع نفسه ولكن فى أوقات مختلفة فيتم إعمال أحدهما فى بداية الصراع مثلاً ، وإعمال المبدأ النقيض فى فترة تالية حينما يكون هو الأنسب لإنجاز مصالح مركز الهيمنة أو القوى التى يؤيدها حسب تأويله الجديد لمصالحه وكيفية تحقيقها أو لتغير بعض مفردات الصراع عن لحظة البداية فى إتجاه يملى إعمال المبدأ النقيض للتكيف مع هذا التغيير تحقيقاً للمصلحة نفسها والتى قد تكون فى استمرار الصراع قائماً وليست فى حله أو تجاوزة .

وبرغم جهود مركز الهيمنة للحفاظ على هيمنته ، فإن التقادم غالباً ما يصيبها مثلما أصاب هيمنة المركز السابق عليه وهى سنه كونيه إلهيه ووجودية فيما يبدو حسب الأية الكريمة «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض...» صدق الله العظيم[٤] . غير أن كوكس يسعى إلى تفسيرها[٥] بحقيقة أن الانفتاح الواسع فى مناخ الليبرالية يمكن القوى المنافسة من إستنساخ منجزات التقدم التقنى لنفسها لترقى من كفاءتها الإنتاجية كى تضاهى إنتاجية القوى المهيمنة ، وهنا يبدأ الإضمحلال بداية فى مجال الانتاج ثم فى أحوال التجارة والمال للقوة المهيمنة إذ يلاحظ من الإستقراء التاريخى أن أثنين من القوى العظمى فى مرحلة التدهور حاولتا أن تستترا خلف حلف تعقدانه مع القوة التى تتأهب لإحتلال مركز الصدارة ، إذ لجأت هولندا وهى فى مرحلة الإنهيار إلى التحالف مع بريطانيا التى كان نجمها يعلو

صعداً إلى موقع الصدارة ، وهو السيناريو نفسه الذى تم بين بريطانيا والولايات المتحدة فى أعقاب ١٩٤٥م . وهذه السياسة تجعل إنتقال دفة القيادة أمراً ميسراً من ناحية ، كما أنها تضفى مسحة من الشرعية على الوضع الجديد من ناحية أخرى .

هكذا سارت النظم التاريخية من النظام الصغير القائم على نمطى إنتاج الصيد والرعى ، إلى النظام عبر الإقليمى «الإمبراطورى» القائم على نمط إنتاج الزراعة ، إلى النظام العالمى الحدائى القائم على أرضية الاقتصاد العالمى بنمطية المركنتيلى ، والصناعى ، وها نحن بصدد الجدل حول عملية إنتقال إلى الاقتصاد ما بعد الصناعى أو نمط انتاج المعرفة مما سوف يرتب قيام نظام جديد يسميه البعض بنظام العولمة . وفى هذه الدراسة سوف نتوقف عند مراحل ثلاث أساسية للنظم التاريخية فى حركية من الماضى إلى المستقبل ، ففى الفصل الأول نعالج النظام عبر الإقليمى ، وفى الفصل الثانى سوف نعالج النظام العالمى الحدائى ، وأما الفصل الثالث فسوف نمد فيه البصر لتشوف مستقبل النظام العالمى ما بعد الحدائى فى إتجاهات ثلاث أساسية محتملة تتجاوز جميعها مرحلة العولمة الراهنة والتى نعتبرها ليست سوى مرحلة إنتقالية قد تكون نهاية النظام العالمى الحدائى ، أو بداية النظام ما بعد الحدائى .

obeikandl.com